14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
الجمعة 1 مايو 2009 م - العدد (14455) السنة الحادية والأربعون

صادر عن أمانة العامة حول الأعمال التخريبية التي نفذها الخارجون عن القانون

المؤتمر الشعبي العام يدين الأعمال التخريبية ويدعو إلى ملاحقة المتورطين وتقديمهم للعدالة

دعوة كافة القوى الوطنية إلى تحمل مسؤولياتها في التصدي للأعمال الإجرامية والإبلاغ عن العناصر التخريبية والإرهابية

صنعاء /متابعات:

استنكرت الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام أعمال التخريب والشغب والفوضى التي طالت الممتلكات العامة والخاصة والتي قامت بها عناصر تخريبية خارجة على الدستور والنظام والقانون ومثيرة للفتنة في 27 أبريل في زنجبار وردفان والمكلا .

ودعا بيان للأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام إلى اتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة وملاحقة المتورطين والمحرضين الذين يقفون خلف تلك الأعمال التخريبية وتقديمهم إلى العدالة لينالوا الجزاء الرادع.

ودعت الأمانة العامة كافة المؤسسات والهيئات الحكومية والسلطات المحلية والأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني إلى تحمل مسؤولياتها في التصدي لمثل هذه الأعمال الإجرامية وإدانتها والوقوف إلى جانب الأجهزة الأمنية والإبلا غ عن كل العناصر التخريبية والإرهابية .

كما دعت كل القوى الوطنية في مختلف مناطق البلاد إلى فضح المخططات الإجرامية الرامية إلى استهداف الوحدة والعودة بالوطن اليمني إلى ما قبل الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر والـ 22 من مايو 1990م الخالد .

وأكدت أهمية استشعار المسؤولية الوطنية والعمل على توعية كافة جماهير شعبنا بخطورة الدعوات الانفصالية والمذهبية التي تثيرها عناصر باعت ضمائرها للشيطان ووقعت في شبك الارتهان الخارجي وغلّبت مصالحها الشخصية على المصلحة الوطنية العليا

فيما يلي نص البيان :

الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي (إرشيف)

تابعت الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام أعمال التخريب والشغب والفوضى والتي طالت الممتلكات العامة والخاصة والتي قامت بها عناصر تخريبية خارجة على الدستور والنظام والقانون ومثيرة للفتنة في 2009/4/27م في زنجبار وردفان والمكلا واعتبرت ما جرى من أعمال تخريب واعتداء على الممتلكات العامة والخاصة وعلى المواطنين من مجموعة مغرر بها من قبل عناصر التخريب والإرهاب من بقايا عناصر الردة والانفصال في محاولة لإقلاق الأمن والاستقرار والإساءة إلى الوطن ووحدته والمساس بالسلم الاجتماعي التي تسعى إلى إثارة الفتنة أعمالا خارجة على الدستور والقانون أحدثت الفوضى والتي ينبغي اتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة وملاحقة المتورطين والمحرضين الذين يقفون خلفها وتقديمهم إلى العدالة لينالوا الجزاء الرادع.

والأمانة العامة وهي تتابع كل ما يجري من أحداث شغب وفوضى تؤكد أن على السلطات المحلية في المحافظات اتخاذ كافة الإجراءات القانونية الرادعة ضد كل من يحاول المساس بأمن واستقرار الوطن والمواطن.

ولقد وقفت الأمانة العامة أمام تلك الأعمال الإجرامية المؤسفة التي استهدفت الأمن والاستقرار وحاولت النيل من الوحدة الوطنية وإعاقة التنمية وعبرت عن أسفها وإدانتها لما استخدم من شعارات وهتافات مناطقية وتشطيرية مثيرة للكراهية والبغضاء بين أبناء الوطن الواحد .

ودعت الأمانة العامة كافة المؤسسات والهيئات الحكومية والسلطات المحلية والأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني إلى تحمل مسؤولياتها في التصدي لمثل هذه الأعمال الإجرامية وإدانتها والوقوف إلى جانب الأجهزة الأمنية والإبلا غ عن كل العناصر التخريبية والإرهابية وكل من يقف خلفها والعمل على حماية الأمن والاستقرار والتصدي لمثيري الشغب والفتنة في كل مكان وبما يكفل تقديمهم للعدالة لينالوا جزاءهم الرادع وتفويت الفرصة على أعداء الوحدة والديمقراطية الذين لا يروق لهم رؤية الوطن اليمني الكبير آمناً ومستقراً.. كما أن أعمال العنف لا تتسق بأي حال من الأحوال مع المبادئ الديمقراطية السامية وليست وسيلة للتعبير السلمي عن الرأي.

وطالبت الأمانة العامة كافة جماهير الشعب بتشكيل اصطفاف وطني واسع للوقوف صفاً واحداً لمواجهة كل من يحاول المساس بالثوابت الوطنية والإساءة إلى الوطن ووحدته أو إثارة المناطقية أو الطائفية أو المذهبية أو أي شكل من أشكال الفتنة.

إن الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام وهي تدعو كل القوى الوطنية في مختلف مناطق البلاد إلى فضح المخططات الإجرامية الرامية إلى استهداف الوحدة والعودة بالوطن اليمني إلى ما قبل الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر والـ 22 من مايو 1990م الخالد فإنها تؤكد أهمية استشعار المسؤولية الوطنية والعمل على توعية كافة جماهير شعبنا بخطورة الدعوات الانفصالية والمذهبية التي تثيرها عناصر باعت ضمائرها للشيطان ووقعت في شبك الارتهان الخارجي وغلّبت مصالحها الشخصية على المصلحة الوطنية العليا وتسعى إلى إعادة الساعة في الوطن إلى الوراء سواء إلى ما قبل الـ 26 من سبتمبر عام 62م أو الـ 14 من أكتوبر 63م أو الـ 22 من مايو 1990م..

وشددت الأمانة العامة على أهمية التعاون مع الأجهزة الأمنية والسلطات المحلية في التصدي للأعمال التخريبية وعناصرها الإجرامية الإرهابية حفاظاً على السلم الاجتماعي وصونا لحرية المواطن وكرامته من انتهاكات عناصر الإجرام والإرهاب .. ودعت كل القوى الوطنية إلى استلهام مضامين خطاب فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام الذي ألقاه في اللقاء التشاوري الموسع الذي انعقد في 2009/4/26م ودعا فيه كافة الجماهير إلى الحفاظ على الوحدة باعتبارها محل فخرنا واعتزازنا وكرامة كل أبناء الوطن.

وحيت الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام الأدوار الوطنية لكل المواطنين الشرفاء في محافظات أبين ولحج والضالع وحضرموت الذين تصدوا بروح المسؤولية الوطنية لعناصر الإرهاب والتخريب ، وثمنت دور أبناء القوات المسلحة والأمن الذين يؤدون واجبهم الوطني في الحفاظ على هيبة الدولة وتطبيق الدستور وأكدت بث روح المحبة والإخاء والتسامح في أوساط المجتمع ونبذ العنف والإرهـاب انطلاقاً من قول الله تعالى (وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا) صدق الله العظيم

فضح المخططات الإجرامية الرامية إلى استهداف الوحدة والعودة بالوطن إلى ماقبل الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر

تحية إجلال وإكبار لرجال القوات المسلحة والأمن وللشرفاء الأوفياء لوطنهم في محافظات أبين ولحج والضالع وحضرموت وهم يؤدون واجبهم في فضح دعاة الفتنة

في إجماع شمل كل الوطن اليمني الكبير

الأحزاب والفعاليات السياسية تستنكر الأحداث التخريبية والشغب والدعوات الانفصالية

تهديدات دعاة الكراهية والفتنة لن تزيد شعبنا إلا تمسكاً بالوحدة ورص الصفوف

محافظات / سبأ:

استهجنت الأحزاب والفعاليات السياسية, ونددت بشدة أعمال التخريب وأحداث الشغب والفوضى والاعـتـداءات التي قامت بها عناصر تخريبية خارجة على الدستور والنظام والقانون ومثيرة للفتنة في الـ 27 من إبريل وطالت الممتلكات العامة والخاصة في زنجبار و ردفان والمكلا.

وأعلنت الأحـزاب والفعاليات السياسية في بيانات وتصريحات صادرة عنها رفضها واستنكارها للخطابات والشعارات المعادية للوطن ووحدته التي رددتها تلك العناصر بقصد إثارة النعرات المناطقية وزرع بذور الفرقة والشتات وإثارة الكراهية والبغضاء والحقد بين أبناء الوطن الواحد .وأكدت أن الوحدة هي قدر شعبنا ورمز عزته وكرامته وانتصاره في وجه كافة المؤامرات التي تحاك ضد الوطن.

وشددت على أن الشعب اليمني الذي ثار في الـ26 من سبتمبر والـ14 من أكتوبر ضد حكم الكهنوت الإمامي و الإستعمار البغيض وعملائه ، وقدم تضحيات جسيمة من أجل التحرر والانعتاق من ذلك الحكم المتخلف ونيل الحرية والاستقلال والتي توجت بإعادة تحقيق وحدته المباركة في الـ 22 من مايو المجيد، لن يسمح أبـداً لتلك العهود المظلمة بأن تعود مرة أخرى .

ودعت بيانات الاحزاب والفعاليات السياسية أبناء الشعب اليمني إلى الحذر من اولئك العملاء والخونة والمرتزقة الذين يحاولون العودة للتحكم في حياة ومصير الشعب مرة أخرى من خلال أقنعة و شعارات زائفة.

وأكدت في ذات الوقت أن النضال السلمي هو الوسيلة المثلى لنيل أية مطالب حقوقية وليس استخدام العنف وتخريب الممتلكات والاعتداء على المواطنين .

ودعت إلى الاصطفاف الوطني للتصدي لثقافة الحقد و الكراهية الوافدة والدخيلة على مجتمعنا والإسهام الفاعل في التصدي لمشاريع الفرقة والانقسام أي كان نوعها وفضح مخططات القوى المتآمرة التي تحاول المساس بمنجزات الثورة والوحدة .

كما دعت أجهزة الأمن إلى القيام بواجبها الوطني في حماية الممتلكات العامة والخاصة والتصدي بحزم لأية أعمال مخلة بالأمن و تعقب وضبط العناصر المتورطة في تلك الأعمال وتقديمها للعدالة لتنال جزاءها وفقا للنظام والقانون.

وفي هذا الصدد دان المؤتمر الشعبي العام أعمال التخريب والشغب والفوضى والتي طالت الممتلكات العامة والخاصة من قبل عناصر تخريبية خارجة على الدستور والنظام والقانون ومثيرة للفتنة في 27/ابريل في زنجبار وردفان والمكلا ،وما رافقها من شـعـارات وهتافات مناطقية و تشطيرية مثيرة للكراهية والبغضاء بين أبناء اليمن الواحد .

واعتبرت الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام في بيان بثه موقع « المؤتمر نت»ما جرى من أعمال تخريب واعتداء على الممتلكات العامة والخاصة وعلى المواطنين من مجموعة مغرر بها من قبل عناصر التخريب والإرهاب محاولة لإقلاق الأمن والاستقرار والإساءة إلى الوطن ووحدته والمساس بالسلم الاجتماعي، وخروج على الدستور والقانون وإحداث فوضى .

وشددت على السلطات المحلية وأجهزة الضبط القضائي في المحافظات ان تتخذ كافة الإجراءات القانونية الرادعة ضد كل من يحاول المساس بأمن واستقرار الوطن والمواطن وكذا ملاحقة المتورطين والمحرضين الذين يقفون خلفها وتقديمهم إلى العدالة لينالوا الجزاء الرادع.

ودعت الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام في بيانها كل القوى الوطنية في مختلف مناطق البلاد إلى فضح المخططات الإجرامية الرامية استهداف الوحدة والعودة بالوطن اليمني إلى ما قبل الثورة اليمنية (26سبتمبر و14أكتوبر) والـ 22 من مايو 1990م الخالد ،مؤكدة أهمية ان يستشعر الجميع بمسؤولياتهم الوطنية والعمل على توعية كافة جماهير شعبنا بخطورة الدعوات الانفصالية والمذهبية التي تثيرها عناصر باعت ضمائرها للشيطان ووقعت في شبك الارتهان الخارجي وغلّبت مصالحها الشخصية على المصلحة الوطنية العليا.

إلى ذلك استنكرت الأمانة العامة لحزب جبهة التحرير ونـددت بشدة الممارسات الخاطئة الرامية إلى خلق ثقافة مناطقية كريهة تصب ضد مصالح الوطن وتطلعاته والانتقاص من سيادته وكرامته والإساءة إلى مكتسباته التي نالها بتضحيات جسيمة.

وأكدت الأمانة العامة لحزب جبهة التحريرفي بيان تلقت وكالة النباء اليمنية (سبأ) نسخة منه أن موقف جبهة التحرير هو الوقوف دوما في مقدمة الصفوف للذود عن وحدة الوطن وتثبيتها مهما عظمت التضحيات، ووقوفها ضد كل المخططات التي تستهدف الوطن وأمنه واستقراره، وكـذا مـؤازرة قضايا المواطنين وحقوقهم العادلة.

ودعـت الجبهة في بيانها إلى ضـرورة فتح الأبواب لحوار وطني واسع ومفتوح تطرح من خلاله كل قضايا الوطن، للنقاش والوصول إلى رؤية جامعة مشتركة للحلول يساهم الجميع في تنفيذها .

ونفى حزب جبهة التحرير ما نشرته إحدى الصحف المحلية من بيانات منسوبة إليه .. مؤكدا أن تلك البيانات مصدرها دعاة التزلف والتكسب ودعاة المناطقية والفرقة، وتتعارض مع تراث الحزب وتاريخه النضالي والوطني وتضحيات شهدائه الميامين ومناضليه الشرفاء عبر مختلف المراحل .

من جانبها عبرت الجبهة الوطنية الديمقراطية عن إدانتها واستنكارها الشديدين لأحداث الشغب والتخريب التي رافقت مظاهرات ومسيرات غير مرخصة وفقاً للقانون شهدتها مدينة المكلا بمحافظة حضرموت ومدينة زنجبار بمحافظة أبين يوم احتفالات شعبنا بعيد الديمقراطية السابع والعشرين من ابريل.

وأعلنت الأمـانـة العامة للجبهة في بيان صادرعنها تلقت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) نسخة منه عن إدانتها واستنكارها لأعمال الشغب والتخريب التي قامت بها عناصر خارجة عن النظام والقانون في مدينة المكلا ونتجت عنها أضرار بممتلكات خاصة وعامة, و رفضها للشعارات المعادية للوطن ووحدته التي رددتها العناصر المتورطة في تلك الأحداث .

كما دانت الخطابات الانفصالية العدائية للوطن ووحدته التي ألقيت في التجمع غير المرخص له قانوناً والذي نظمه عدد من الخارجين على النظام و القانون في مدينة زنجبار بمحافظة أبين.

وأشـادت الأمانة العامة للجبهة الوطنية الديمقراطية بالموقف المسؤول لقوات الأمن في التعامل الحكيم مع هذه المظاهر الخارجة عن النظام والقانون والتي تأتي استمرارا لممارسات تتبناها عناصر ترفع شعارات انفصالية وتزرع بذور الفرقة والكراهية بقصد الإضرار بالوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي .

ولفتت إلـى أن هـذه الممارسات والمظاهر العدائية للوطن, غدت أهدافها وغاياتها مكشوفة ومعبرة عن وجود مخطط عدائي وتآمري ضد اليمن ووحدته المباركة, تسعى إلى تنفيذه بعض القوى عبر أدوات محلية متضررة من وحدة اليمن والنظام الديمقراطي .

وأشـارت الجبهة إلى إن أهـداف تلك القوى أصبحت مفضوحة لأبناء الشعب اليمني رغم محاولتها إخفائها تحت ستار (المطالب الحقوقية) منذ مدة, بعد تسابقها لاستغلال تلك المطالب وحرف مساراتها المطلبية وتوجيه المسار نحو ما يخدم المصالح الضيقة للعناصر الانفصالية .

وأوضحت الجبهة الوطنية الديمقراطية أن تلك العناصر الانفصالية تهدف إلى إفراغ الحراك السلمي السياسي من مضمونه الوحدوي الديمقراطي والزج به كفعل صدامي مع الدولة من خلال تبني تجمعات تناهض الدولة وتعادي الوطني وهو ما لا يعبر عن قناعات ومواقف الغالبية العظمة من أبناء المحافظات الجنوبية والشرقية الذين هم مع أخوانهم في المحافظات الشمالية والغربية متمسكون بالثوابت الوطنية ويدركون أن الطريق السلمي والحضاري إلى التغيير متاح عبر بوابة الديمقراطية والمؤسسات السيادية الكبرى .

وأكدت الجبهة أن التسابق المحموم من بعض القوى على الحراك لن يحقق أهدافه المشبوهة وأن الحـراك بطابعه الديمقراطي السلمي سينتصر للوحدة والقضية الوطنية ضمن مشروع التغيير الرافض لأي صيغة تعيد عجلة التاريخ إلى ما قبل الـ 22 مايو 1990م لأن الوحدة هي قدر شعبنا ورمز عزته وكرامته وشموخه وإبائه وانتصاره على كل أنـواع المخططات والمـؤامـرات والدسائس الموجهة ضد الوطن داخليا وخارجيا.

ودعت كافة أبناء الوطن إلى تحمل مسؤولياتهم في هذه المرحلة الحساسة والإسهام الفاعل في التصدي لمشاريع الفرقة والانقسام والانفصال أي كان نوعها .. مؤكدة انه بإرادة الشعب ويقظته ووعيه سينتصر الوطن لوحدته وحريته ودولته ووحدة الهوية والانتماء .

من جانبه أدان الحـزب القومي الإجتماعي أحداث الشغب والتخريب والأنشطة الهدامة التى تقوم بها بعض العناصر الخارجة على الدستور والقانون في المكلا وزنجبار وردفـان , بقصد الإضرار بالوطن اليمني ووحدته واستقراره ونشر ثقافة المناطقية والكراهية والبغضاء بين ابناء البلد الواحد.

وأكد الحزب ان الأحـزاب ومنظمات المجتمع المدني والقوى السياسية اليمنية مهما اختلفت برامجها وتوجهاتها وتباينت أفكارها لن تقبل بأي حال من الأحوال المساس بالوحدة والخروج عن الثوابت الوطنية أو تجاوزها او محاولة المساس بها.

وأكد أن كافة أبناء الوطن الشرفاء سيقفون بالمرصاد لدعاة الإنفصال والمناطقية الذين كشفت أحـقـادهـم ممـارسـة هـذه الأعـمـال اللامسؤولة وبينت التحالف المشبوه بين الانفصاليين فـي الخـارج وبقايا الرغبات السلاطينية والمشائخية.

ولفت الحزب القومى الإجتماعي إلى إنكشاف أهـداف المخططات التآمرية التي تحاك ضد الوطن وتستهدف منجزاته ومكاسب ثورته ووحدته المباركتين من خـلال إذكـاء نيران الفتن وزرع عوامل التشتت بهدف محاولة إعادة تمزيق الوحدة الوطنية عبر تلازم رغبات العودة إلى عهود الإمامة والإستعمار بين فتنة التخريب والتمرد بصعدة وفتنة العناصر الخارجة على القانون في بعض المحافظات الجنوبية والشرقية.

وأعتبر الحزب تلك الأعمال موجهة ضد الثورة اليمنية وضد الوحدة الوطنية المباركة .. مطالبا أبناء الشعب الوقوف صفا واحدا للتصدي لهذه الممارسات .

وثمن الحزب الموقف الوطني المسؤول لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، تجاه هذه الأحـداث، وتشدده الوطني المعهود بحقن الدم وإزالة آثار الصراعات التي لطخت صورة تاريخنا السياسي عبر المراحل الماضية، وكذا دعوته المستمرة للحوار والتصالح ونبذ الخصام والفرقة بين أبناء الشعب الواحد.

وكان التجمع اليمني للإصلاح «فرع أبين», أعلن رفضه التعبير بالعنف، وإدانته واستنكاره لما حدث من أعمال شغب وتخريب واعتداءات على الممتلكات العامة والخاصة في مدينة زنجبار وكذا إدانته واستنكاره الاعتداء على الباعة المتجولين والتلفظ بألفاظ غير لائقة وترديد بعض الشعارات الخارجة عن الدستور والقانون وذلك من قبل بعض المشاركين في المسيرة التي جابت شوارع مدينة زنجبار مساء الاثنين الماضي.. مطالبا السلطة المحلية بضبط الأمن وحماية المواطنين وممتلكاتهم ومحاسبة المعتدين والمتورطين في تلك الأعمال .

و اعتبر فرع التجمع اليمني للإصلاح بأبين أن الطريق لنيل الحقوق والحريات هو طريق النضال السلمي.. مؤكدا في ذات الوقت أن استعادة الحقوق والحريات لا يمكن أن يتم باستخدام العنف وتخريب الممتلكات والاعتداء على المواطنين وإنما يتم بإتباع طريق النضال السلمي.

إلى ذلك نقل موقع « الصحوة نت» عن عضو مجلس النواب محسن باصرة، رئيس المكتب التنفيذي للتجمع اليمني للإصلاح بمحافظة حضرموت، استنكاره وتنديده بأعمال الشغب التي شهدتها مدينة المكلا الاثنين الماضي.

وقال باصرة: نستنكر هذه الأعمال لأنها تضر بالسلم الاجتماعي والنسيج الوطني, كما نستنكر أية أعمال تضر بالممتلكات العامة والخاصة ».

سكرتير منظمة الحـزب الاشتراكي اليمني بمحافظة حضرموت - عضو اللجنة المركزية محمد عبدالله الحامد ندد من جانبه بالأحداث التي شهدتها المكلا.

ونقل موقع « الاشتراكي نت» عن الحامد قوله إن «السمات الأخلاقية الرفيعة لأبناء حضرموت لا يمكن أن تحول دون أن يشذ عدد محدود من البشر إما بسبب الجهل أو بسبب الإيعاز لهم بالاندساس في هذا الحشد من قبل قوى تريد أن تشوه أبناء حضرموت وتسيئ إلى نضالاتهم وللأهداف الكبرى».

وأشار إلى أن أبناء حضرموت كانوا أول من بادر بإيقاف تلك الاعتداءات ليس لمجرد أن المعتدى عليه مواطن فحسب وإنما لأنه إنسان وأخ مسلم بغض النظر عن المنطقة التي ينتمي إليها فمال المسلم ودمه وعرضه حرام.

وتابع القيادي الاشتراكي: المسلمون إخوة ولا يمكن أن تتحول الخلافات السياسية واختلاف المصالح إلى المساس بحقوق الإنسان , لافتا إلى أن أبناء حضرموت ينظرون إلى أي عمال أو مواطنين قـادمـين مـن أيـة محافظة من المحافظات اليمنية بأنهم أخوة لهم وشركاء لهم في همومهم ومعاناتهم .

وأشاد الحامد بالتعامل الحكيم لقوات الأمن مع هذا المهرجان.وقال الحامد «هذه الفعالية تم التعامل معها من قبل قوات الأمن بمسؤولية كبيرة وتم سحب أفراد الأمن من كل شوارع مدينة المكلا قبل بدء المسيرة ». . لافتا إلى أن ذلك جنب أية مواجهات بين الشرطة والمشاركين في المهرجان .

وطالب القيادي الاشتراكي الجهات الأمنية بالتطبيق الصارم لقرار حظر حمل السلاح والتجول به داخل المدن .

وأختتم تصريحه بالقول «لنعمل جميعاً على التصدي لثقافة الكراهية الوافدة إلى محافظة حضرموت ».